

باريس في 16 جانفي 1973

ان تصاعد الصدام بين النشأ والداية في الجامعة يبين لنا فشل سياسة الدام التحليلية التي لا يمكن قدامها عن السياسة العامة في البلاد .

ومحور هذا الصدام هو : محتوى التعليم وسياسة الانتقاء من ناحية وفرضها ز نقابي على الداية من ناحية اخرى . اما عن محتوى التعليم فانه متنافي مع المفهوم الراديكي ناتج عن برامج تعليمية مرتبأة بمصالح الامب والية لا تفي بحاجيات الداية ولا تلبى رغباتهم ولا تضمن مستقبلهم مما جعل من الجامعة جهازا هيمنة ثقافي وفكري وسياسي لضرب مصالح ابناء الشعب .

واما عن السياسة الانتقائية فانها مرتبأة بالمحتوى التحليلي من ناحية وبمعدلات اقتصادية برهنت هي كذلك عن عجزها على حل الازمت الاقتصادية في بلدنا وبالتالي المشاكل الاجتماعية واصبح عدد المارودين من مختلف مراحل التعليم متصاعدا بصفة موهولة ونحن نشاهد ذلك بحدود الداية والتلاميذ المهاجرين الذي يزداد عدد هم يوما بعد يوم (واهمزيد من التفاصيل الرجوع الى المشروع المضاد) .

كل هذه المحطات المتنافية مع الحفاهيم الوائبة والديمقراطية في التعليم توضح لنا اكثر سيطرة الجبايات الحاكمة على الاتحاد العام لداية تونس ولما ولد الحد من نغال الداية انه من المفروض ان يكون الاتحاد انار نضال الجماهير الداية وانح مشاكلها السياسية منها والجامعية سا لكا في الميدان نفس السياسة التي يسلكها اتجاه المنظمات الجماهيرية مثل الاتحاد العام التونسي للشغل وغيرها . . . للحد من نضالات الجماهير الشعبية .

ورغم تعرض قيادة الاتحاد العميلة فان الداية لم يتوقفوا عن النغال وعن التعبير عن مطالبهم (نص بالذكر انتقادات جوان 67، فيفري ومارس 68/69 ومظاهرات 70 . . .)

ولقد بلغ نغال الطلبة اوجه سنة 1971 حيث اصادت جماهير الداية ببنادق الدستور في مؤتمر قرينة واضهت مالمها للحصول على نقابة حرة ديمقراطية ومناضلة ، غير ان النظام العميل لم يبالى بهاته المالب وفرض بالجنف ادارة تخدم مصالحه . ولم يحد هذا الصنيع عن فريضة الداية فكونوا لجان اعلام وتعبئة حتى اصبحت المالبة بموتمر خارق للعادة شمار الاغلبية الساحقة منهم .

وكان هذا الشعار منطلقا لحركة فيفري 1972 التي عبر فيها الداية عم مطالبهم الاساسي : نقابة مستقلة ديمقراطية ومناضلة .

وبعد القمع الذي سلدته النظام على الداية قرر الرفاق تشكيل جهاز ز وقتي لمتابعة التعبئة والنغال :

- من اجل تحقيق مؤتمر خارق للمادة

- للخروج باتحاد ديمقراطي مستقل ومناضل .

ان هذين الشعارين جعل موافقة حل الداية ماعدا اقلية وقتت موقف النشأ القائم . وكان للحركة بتونس انعكاس هام على الداية التونسيين في الخارج وفي باريس .

ففي باريس اثر جلسة عامة دعت اليها هيئة فرع باريس للاتحاد لتخليد الداية بنض الدارف عن الجوهر السياسي للمالب رفاقنا في تونس وهو التمثيل الديمقراطي للاتحاد رفضت الاغلبية الساحقة من الداية الحاضرين حق التمثيلية للهيئة الادارية وفرع باريس على منوال الرفاق في تونس وانتخبوا لجنة العمل والنغال وذلك على قاعدة لوائح وشعارات حركة فيفري واهم مهام هذه الداية هي :

- الاعلام على الحركة

- والدفاع على ضحايا القمع والتنسيق ما بين الحركة الدايلية في تونس وفي باريس .

وتنتج عن تاورات الحركة الدايلية في باريس ظهور قواعد للعمل والنغال وتجمعات للاتحاد وهكذا دخلت الحركة

الدايلية في مرحلة تنظيمية جديدة اظهرت وجود توحيد الحركة الطلابية .

وعلى ضوء الاجتماعات المتكررة التي جمعت نواب عن قواعد العمل والنغال الموجودة في باريس، التجمعات

الدايلية التونسية المطتفة في ايدار غير لجنة العمل والنغال في باريس وفي قرنوبل وست رانورغ ومحض نواب المدايح والداية القادمين من تونس تاكدت اكثر فاكثر وجوب العمل على توحيد الحركة على صعيد باريس واعادتها الاثار التنظيبي الطيب لرغباتها والضامن لاستمراريتها والمودى الى قوتها ومفاعتها حتى تسهم بكل ما لديها من امكانيات مادية وادبية وتتحمل

مسئولياتها تجاه الحركة الديمقراطية والجمهورية الديمقراطية في تونس نحو تحقيق الاتحاد الديمقراطي المستقل والممثل والمناضل، وشعروا منهم بان تحقيق هذا الهدف لا يمكن ان يتم الا في الوضوح التام هذا بعد القيام بحموية التقييم التام للممارسات السابقة وتبادلها ومناقشتها حتى تتمكن من توضيح الاسس التي عليها تتحقق وحدة الحركة الديمقراطية. هذا التوضيح الذي يجب ان تكون اسهمت فيه كل المجموعات الديمقراطية المتعلقة بمبادئ حركة فيفري 1972 الجمهورية. اعتمادا على نتائج الحركة الديمقراطية التونسية التي برهنت من خلال شعاراتها في فيفري 1972، انها جسر لا يتجزء من فعاليات الشعب التونسي الموجهة اساسا ضد الامبريالية العالمية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية وقد نأكلها ودراسيت مصالحها الا بقاء الحاكم في تونس. هذا ويتضح ان :
- مشاكل الديمقراطية لا تجد حلا بصفة جذرية الا بحل التناقض الاساسي بين الجماهير الشعبية التونسية واعداؤها الامبريالية والرجعية.

- ان ما لب الحركة الاسامية هي افتكك الحق في مؤتمر ارق للعادة للاتحاد العام للامة تونس كمدلق نحو تحقيق اتحاد ديمقراطي مستقل ومناضل وتطرح فيه الاختيارات الاساسية وارق الحمل التي من شأنها ان تحقق شعارات فيفري 72 التي ليست الا نتيجة مباشرة لفعالات الحركة وبرهان على وعيها بانتفاها التام لحركة الجماهير الشعبية وبالتالي لموجب مساندتها.

وبعد التاكيد على استنكار مواقف ما يسمى بفرع باريس التي من خلال مؤتمر قرية وما بعده برهنت على انتهازيتها علاوة على مصالح ومناخ جماهير الديمقراطية وعدم الاعتراف بهذا الفرع كميكل متناقض في المرحلة الراهنة والنضال من اجل ديمقراطية حقة للاتحاد.

وبعد التاكيد على وجوب التنسيق مع الهياكل الوقتية الممثلة بتونس، الخارج من اجل الوصول بوجهات نأثر موحدة تكون مساهمة منا في المؤتمر الخارق للعادة.

يتضح من الضروري وضع جهاز تنسيق تحدد مهامه وتركيبه ووقتيته كما يلي :

أهم المهام :

أ) التنسيق بين مختلف القواعد على صعيد :

- الاخبار وجمع الاقتراحات من القواعد.

- العمل على اصدار نشرة دورية (تضمن نشاط القواعد والتقييم)

- الدفاع على نشاطها القمع.

- تنسيق مبادرات متفق عليها من طرف القواعد مع امدانية اخذ مبادرات انضمت موافقة اغلبية ممثلي القواعد بحكم محليات تستوجب بتا سريعا بشرط الرجوع بها الى مختلف القواعد.

ب) على صعيد باريس بحث قواعد جديدة والتنسيق مع التجمعات الطلابية الغير المنظمة في اطار لجان العمل والنضال التي تصل على تحقيق شعارات فيفري الديمقراطية على قدم المساوات بينها وبين القواعد. مع التاكيد على عدم تمثيلية ما يسمى بفرع باريس كميكل اتضح في آخر التحليل انه متعارض جذريا ومطالب الحركة الاساسية في المرحلة الراهنة.

ج) بحث قواعد جديدة والتنسيق مع بقية التجمعات الطلابية التونسية في المدن الفرنسية وبالخارج بحيث يكون هذا الجهاز في خدمة الحركة بأكملها لا مسيراتها وحاداتها.

د) التنسيق مع الحركة في تونس بحيث يكون هذا الجهاز جهاز مواصلات في خدمة الحركة ويحتمل على ان تراكب الحركة الديمقراطية في باريس تاور الحركة الطلابية في تونس.

هـ) العمل على تنسيق العلاقات مع الاتحادات والروابط الديمقراطية العربية وفي العالم الثالث والمناهضة للامبريالية بصفة عامة.

(2) التركيب :

نائبان او ثلاثة على كل قاعدة او تجمع مسئولين اما قواعدهم وتجمعاتهم وجهاز التنسيق هذا كله مسرول امام الجلسة العامة.

(3) وقتيته : جهاز زمني صالح لمدام تاور الحركة في تونس لم يودى لتحويله او حذفه.

ملاحظة :

تقدم هذه الآرية بعد مناقشتها وتنقيحها للنقاش على مستوى القواعد للمصادقة عليها ولادخالها في حيز التنفيذ

ايما الرفاق

تاتينا الاخبار متتالية مملنة عن خراوة العجمة التي يقوم بها الدستور على الحركة الطلابية المتمثلة في حملة ديمقراطية وقومية هدفها الاساسي ضرب الحركة الطلابية في محاولات فاشلة للسيطرة عليها وفصلها عن قيادتها الشرعية المنتخبة ديمقراطيا (حسب مشروع حل الازمة لسنة ١٩٧٣) .

ان معرفتنا الحقيقية والواعية لخاصة العجمة ينطلق اساسا من معرفة طبيعة النظام الدستوري كنظام عميل يخدم مصالح الامبريالية بكل ما لديه من طاقت حتى يحقق ما يسميه " السلم الاجتماعي " الذي يضمن للرأسمال الاجنبي استقرار السيطرة واستغلال خيرات البلاد .

ان تطور النضالات الشعبية في السنوات الاخيرة والتي امتدت الى كل القلاعات (واضراب الاساتذة والبطارية احسن دليل على ذلك) اثارت عطف وفضح النظام الذي جند كل قواه القومية لخنقها مركزا في بعض الاحيان بمؤمراته التصفية على الحركة الطلابية للدور الذي تلعبه في بث الوعي السياسي والنقابي ان الدستور عن اريته بيادقه الوصولية والرجعية يقف متمثرا في محاولات يائسة للجم التحركات الطلابية وتقسيم وحدتها الصماء خاصة وان مؤتمر الحزب الاخير قد مهد السبيل لهذه البيادة لتكون

اكثر نشاطا . لقد ارتكز النظام العميل في حماراته الحادفة الى ضرب الحركة لاساسا على مشروعين :
- مشروع الشغال لحل ازمة الاتحاد " العيكية " ومشروع الرابلات الذي يناهس بلا مكره الطامة

وقد تمكن رفاقنا في تونس من احباط المناورة الثانية بالاتحاد على التوعية الجماهيرية وتمبئة الطلاب على اسس صحيحة وديمقراطية . فلم يبق للحكم الاتي في مناورته الاولى " مشروع الشغال "

التي يعتمد في تطبيقها على العناصر الانتمازية اليمينية التي تعمل في طلب الحركة حاملة شعاراتها لتطمعنا من الداخل . ونارا لخاورة مواقف التيارات الانتمازية اليمينية - الحليف الموضوعي للنظام الدستوري العميل العدو الرئيسي للحركة الطلابية والحركة الجماهيرية والشعبية - بالنسبة للحركة الطلابية راينا من الضروري فضح اتجاهاها وتدريبها امام الجماهير الواسعة من الطلبة .

ان الانتمازيين بعد تراجعهم عن موقفهم المتخاذل من حركة فيفري الخالدة ، فضلوا الانواء تحت شعارات الحركة لافراغا من محتواها الصحيح والتقدمي معتمدين على التلاعب بالافعال الخفاء نواياهم اللاديمقراطية . فعندما يتكلمون عن اللجنة الجامعية التحضيرية عوض اللجنة الجامعية المؤقتة

يحاولون عبثا اقناع الجماهير الطلابية بان مهمة هاته اللجنة ليست قيادة الحركة وتحضير المؤتمر كمنهمة من مهامها بل القيام بتحضير المؤتمر الخارفة للعادة فقط ، ان يقومون بكل ذلك فليس الا ارغا الحركة الطلابية على الاعتراف ضمنيا بمخالف الشغال الذي يتمل نفس الشيء وهذا بالطبع يتماشى وليبعت الموالية للنظام والمعادية للحركة الطلابية .

ولكن صمود الجماهير امام هذه الخروجات يحطهم يتراجعون تكتيكيا امام المد الجماهيري ليمودوا في حالة الجزر انفس الخروجات منتصرين التمسك والقمع يسلاه النظام على القيادة الطلابية فنراهم اللبوا باعادة انتخاب اللجنة الجامعية المؤقتة في الوقت الذي كانت فيه هذه اللجنة عرضة لحملة من الاقافات ذهب ضحيتها اغلب اعضائها . لقد عبروا بهذا الموقف عن عداوتهم للحركة وعن تضامنهم

الصمعي والناري مع النظام .
وقد لم عزله هاته الفئة من الانتمازيين جماهيريا خاصة بعد ان خرقوا بكل عداوة مبدأ الانداب لمطال

الجمهورية وذهبوا ليساءلوا مع الحكم على حساب مصالح الشعب
ونجد هنا اخر من الانتمازيين بهذا كما في مسحة اجر الجماهير التي اعتراضها بالمؤتمريين الجزعوم الذي
تجاهه تضامنه الهيئة الادارية الصهيلة المستقلة مصيرين مرة اخرى عن عطايتهم اللئيمه بخيانتهم
للحركة * مرة اخرى تصدت لهم الجماهير اللائبية وقد كان ذلك بمثابة الانتفاضة الحزينة التي اخرجت
عليها الدستور و اجراء انتخابات ديمقراطية في مختلف الكليات * والى انزال هذا المصير متعاملا ونذكر
على سبيل المثال التجمع الذي عقد يوم ٢٤ افريل ٧٥ لمساندة نضالات المصيريين عليهما * المادة
الامبريالية وقد حضر هذا التجمع ما يقرب من ٤٠٠٠ طالب * ونذكر ايضاً انه في فريين ١٢ و ١٧ ماي العار
قالت الدلبة الاجتماعات التي حاولت الغفلة القيام بها في كليات الحقوق والعلوم في الار تحضير
التمه وتمرد اعلن الدلبة انه لا مجال لاطراف ازمة النقابة اللائبية والقيام بالمؤتمريين الخيرة المادة
الاعن ارية مشروءة حان ازمة لسنة ١٩٧٣ *

وكما سنراه مناهرات الدستور وعماثه لما امتداد على شروع الهجرة :
بعد الفشل الذريع الذي اتته مطاوات الدستور اجراء انتخابات في مختلف فروع الهجرة خلال شهر افريل
نراه يلجأ الي مطاوات جديدة لبعث شعب دستورية * ما تم في "اميان" يوم ٨ ماي ٧٥ *
ان التناقضات في جوار الفروع عمادها كما كرم الممقنة وشعارات حركة فيفري الخالدة منه في اغلب
المئات بياضة الدستور من تعقبت المناهرات التي تعدت ضرب الحركة اللائبية *

ان فرع باريس الممقنت شعرا منه بالدمر الذي يجب عليه ان يلعبه لمساندة بقية الفروع ببذل كل
الجهد للتصالح بطلته الفروع ونستلم القول باننا حقا كنا خاضعات لمهسية في هذا المجال *
اننا نعلم بمناهرات الانتمازيين الذين يحتلمون القاميل حوال الحالة في فرع باريس من خلال لقاءات
انتمالية يتم بها هؤلاء الانتمازيون *

حسب المعلومات التي لدينا تمجد فروع ممقنته في كل من المدن التالية : لا بركسال ، ولبانج ، فليل ،
اميان ، فليون ، فوره ، نوبل ، بوردو ، ستراسبورغ ، تونسي ، فمبيليم ، فمولز ، بندان ، دمشق ، ...

وفي باريس وفي الار ممقنته الرامية الى تمضية حركتنا و تراغما من محتماها المهادي
الامبريالية والصهيونية والرجعية يسعي النذام الدستوري المصيل الي بث البلبلة بين منته الدلبة
الذين اصبحوا يدركون ما وقع ويتصدون له كلما حاول التدخل مباشرة لضرب الحركة اللائبية بباريس *
ولعل احسن مثال على ذلك هو حضور عدد غفير من الدلبة في اجتماع حضره "الزعيموني" بدار تونس حيث
تنددها بسياسة النذام اللائبية والاديمقراطية وتصدوا لمحاولة هذا المصيل الذي جاء بطرحا شمار
" الحوار الصريح " بين الدلبة والنذام ناعتا ازمة نقابتنا بانها نتيجة بيمنة " مزدمة خالة "
وقد كانت تعد هذه المحاولة التي بث الشكوك حول التناقض القائم بين الحركة اللائبية وكفصك من

الحركة الجماهيرية التمنية من ناحية والنذام المصيل من ناحية اخرى *

وفي "حفل" ٢٥ مارس " الذي نظمته الهيئة الدستورية بدار تونس حضر اليه فرع باريس الممقنت للتبديد
سياسة النذام المصيل ومعلنين مساندة لنضال الجماهير الشعبية في تونس من اجل الاستقلال والحرية
والديمقراطية مما جعل الحاضرين ينادون القاعة مصيرين عن تضامنهم مع تدخل هيئة الفروع الممقنت
التي غير ذلك من امثلة الدالة عن عجز النذام رغم مساعله الرقابية وبيادقه المتمهجة على ساحة
باريس على الهجوم المباشر على فرعنا ونباننا الي الاعتماد على العناصر الانتمازية والمفردة بعداها
العديد لشعارات الحركة واحتارها للمامحا والتمه تطهرا بتمير مفاهيم الرومات لجر الجبلعير

الطلابية التي احضان الدستور ممبرة بذلك عن نارتما الانتمائية ، التصفية تجاه الحركة • وكما وقع عزاء هذه العناصر الانتمازية من طرف الجامير الطلابية في تونس فانه يتحتم علينا تمرية هذه التيارات الممادية لمصالح الحركة خاصة وانما وصلت في اخر المطاف للاعتراف بالممتمتم المزعوم الذي تنامه الهيئة الادارية المميلة المستقيلة •

والطلبة التمنسيون المنتمون الى حركة فيفري ناخلمما وما زالوا يناخلون من اجل الحفاظ على هياكلهم الممؤقتة التي يرمي النظام الممميل ضربها ، وفرض هياكل عميلة تخدم مصالحه • ولكي نربط الاشياء ببعضها وحتى يكون ردنا واضحا ومكتملا نرى من الضروري ربط منا ورات الانتمازيين بمنا ورات الدستور ، مما يمكننا من توضيح طبيعة تناقضنا معهم ، عمل هو تناقض في ملب الحركة الطلابية ام هو تناقض بين الحركة الطلابية كتميل من الحركة الجماهيرية واعداثما ؟ وسنجيب على هذا السؤال بعد تحليل ومقارنة الوثائق الرسمية التي اصدرها كل من الدستور والانتمازيون بباريس •

لقد "فوجئنا" في اوائل السنة الجامية ٧٤ - ٧٥ بجدور مناشير ممضات من طرف المسمون " الطلبة - الاشتراكيون الدستوريون " يوكد مضموننا على وجوب " وحدة الطلبة نصنا . كانت اتجاها تمم السياسية " حتى يتمكنوا من حل ازمة النقابة التي هي حسب نظرهم ناتجة عن غياب هياكل • وفي البيان الذي وزعوه والمؤرخ في ٣٠ نوفمبر ٧٤ يقوم هؤلاء بدعوة " كل الاطراف السياسية للحوار وتحقيق الوحدة من اجل تمثيلية صحيحة لكل الطلبة في الاتحاد " مدعين " رغبتهم في خدمة الجماير الشعبية الواسعة " ولم ينسوا خلال بيانهم هذا التهمج على " الشذمات السياسية التي تريد فرض اتجاها السياسي على النقاب مذكرين ان الدستور طالما دعا الى " الحوار الصريح والاما تمسك بالديمقراطية والتسامح الاديولوجي والسياسي " اذ ان الحزب الدستوري حسب زعمهم هو "حزب متفتح" •••

كانت هذه البادرة بمثابة الضوء الاخضر للانتمازيين الذين همعما يدافسون عن نفس الديمقراطية والوحد والتمثيلية في النقابة بنفس المفاهيم التي يطرعها الدستور •

لقد جاء في احد المناشير الذي يحمل توقيع " الحرية " ما هو تزييف للحقيقة وضع الحركة الطلابية في باريس ونحن نرى من واجبا تنفيذ كل الاكاذيب والاقتراءات • لقد احتوى هذا المنشور على تحاليل مفادها ان الجماير الطلابية في باريس تشاهد منذ سنوات تدهور وضع منظماتها النقابية نتيجة ميمنة : " مجموعة سياسية انقضت عليها واخذت توجهها ضمن مفهوم نقابي خاطئ كل الخلا واهداف ضيقة الافق لا تمت الى مصلحة الجموع الطلابية ولا الى مصلحة الديمقراطية والتقدم في بلادنا بملة • " اول ما نلاحظه عند قراءة هذا المنشور هو وجه المقابلة بينه وبين اقاويل الدستور الذي ما انكف يردد بان مجموعة سياسية تبمن على النقابة •

من جهة اخرى يحاول هذا المنشور اتناعنا بان تجاوب الطلبة في باريس في ٧٢ مع حركة فيفري الخالد واختيارهم لهياكل ممؤقتة تمثلهم بعد ارغامهم هيئة الفرع العميلة على الانسحاب هو امر سلبي ، واكثر من ذلك فهو يتحصر على الايام التي كانت فيها العناصر الدستورية والانتمازية تسيطر على نقابتنا •

وفي سياق الظروف الانتمازية ياتي منشور من اطلقوا على انفسهم اسم " الطلبة الديمقراطيون وقد تعرض هذا المنشور الى جملة من النقاط الهامة من خلاها هؤلاء الطلبة عدائهم للحركة الطلابية ولمبادئها • من بين الاقتراءات التي روجعها هذا المنشور عدم شرعية الجلسة العامة الانتخابية التي عقدت يوم ٢٣ فيفري ٧٥ وعدم شرعية هيئة فرع باريس الممؤقت التي انتخبت في تلك الجلسة •

الا انه ما راعنا وهوؤلاء الانتمازيون بعد كل الضمغائية ومناذرتهم الجلسة العامة الانتخابية يتمم ، انتمازية بالمشاركة في انتخابات التواعد الطلابية تحت الاهداف السياسية والتنظيمية للهيئة

هماء لا يلتفتون حرفيا في مماراتهم مع الدستور وخاصة في مفهومهم التمثيلية الدالية من الندابة فمن بابيهم التمثيلية والاجابية يدعمون التي تسمي القيادة النقابية بين المنظمات السياسية كما حالوا ذلك في مؤتمر قربة ١٩١٨ يلتفتون في شهر النقال ٧ مع الدستور وما منشورهم اليوم في ١٩ ماي ٧٥ الا دليل ما ربح على تقارب وجهات نظرهم من وجهات نظر منشور الدستوريين لشهر نوفمبر ٧٤ والمنشور "الدالية الديمقراطية" التي تصدر عن مواثيق تصب كلها في الاحوة الرجعية بل ادنى اي شك.

تذكرهم لحركة نيفري ومماراتهم الخالدة واعتبارها حركة "يسارية متارفة وعنوية" ادى بهم الى اعتبار لجنة العمل والنضال للاتحاد العام الدالية تونس التي تم انتخابها من طرف جمهور الدالية بباريس هيكل عظيم خارج اطار الاتحاد. ان تقيدهم بشرف باريس الذي وقع رفضه في ٨ فيفري باعتباره هيكل غير ممثل الدالية وقم تنصيبه من طرف الهيئة الادارية العميلة لفقذ الامر هذا الموقف مما حدا به العناصر لأممحات الحركة الدالية، تعددت مواقفهم الخيانية منذ تلك الفترة رغم "النقد الذاتي" الذي يجعلنا نشك من خلال بعض الامثلة الملموسة في مدى صحته!

— تشبث ما يسمى بـ "الدالية الديمقراطية التونسية" بفرع باريس الوهمي من فيفري ٧٢ الى ديسمبر ٧٣ — المنشور الذي أصدره على اثر الملتقى الذي عقد يوم ٥ فيفري ٧٥ بالمركب الجامعي بتونس والذي نص حسب زعمهم ان الحركة الدالية تترت اعادة انتخاب "ميكاكما" ومن ضمنها "اللجنة الجامعية التحضيرية" ونحن نتساءل ما عم الفترة بين مفهومهم للقيادة الدالية ومفهوم النضال "لحل الازمة الميكالية للاتحاد"؟

— المنشور الذي أصدره يوم ١٩ ماي الجاري والذي يدخل في سلسلة من المناشير اتسمت ببش الغائبات حول شرعية وتمثيلية هيئة فرع باريس الموقفت التي الذي ادى بهم الى اختلال الافتراءات عندما يزعمون انه وقم تحوير الازمة السياسية للفرع بدون اللجوء الى جاسة عاعة. ادما اتمم حول الاتصالات التلق التي تمت مع فروع الهجرة.

واغرب من ذلك فانهم في نشر المنشور يتحدثون عن هيئة فرع باريس ونحن نعلم ان فرع باريس هم فرع موقفت فعلا يعني هذا انهم يحترفون بالحقيا كل الموقفت؟

ان الضمور الذي يحالون بشرف في سياسي منا وراتهم لضرب الحركة الدالية مستترين وراء وراء الشعارات الفضفاضة التي تنادي بالديمقراطية المزيفة وهملت الى تبني شعارات الحركة الدالية لافراغها من محتواها المناهض لامبريالية والصهيونية والنظام الدستوري السميل.

ان هيئة فرع باريس الموقفت باعتبارها الهيكل القيادي المهيد والشرعي على الساحة الدالية بباريس باعتبار النصوص واللوائح التي تمت المصادقة عليها ما هي الا امتداد لبيعي لشعارات وخلا حركة فيفري التي حاربت الدستور وعزلت التمازيين فان هذه الهيئة تطلن:

— بانها ستنازل تناض ضد كل المفاهيم والاطروحات التمازية والرجعية التي تحاول بش اللبلة في صفوة الحركة الدالية.

— ستناضل احباط منا ورات الدستور وعمائه.

بان الوحدة هي وحدة الجماهير الدالية الواسعة على اساس خلد سياسي ونقابي جماهيري يستجيب لمطالبها ويكون امتدادا لشعارات فيفري الخالدة، وليست وحدة احزاب سياسية او تجمعات.

— بان التمثيلية هي تمثيلية الجماهير المناضلة من اجل الديمقراطية والحرية وليست تمثيلية التيارات السياسية بما فيها الممادية منها لحركتنا.

- باننا نم من بقدره الجماهير على استيحاء الخلل السياسي الذي يخدم مصالحها استيحاءا كاملا
- بان النقابة هي اداة نضالية بيد الجماهير الواسعة تستعملها ضد كل من يتناقض مع مصالحها

ككل هذا يجعلنا نحيد على السوء الالم الماروخ بكل وضوح : اننا لانعتبر هذه المواقف الانتمازية تنم عن تناقض في طلب حركتنا بل ان هاته المواقف تصبر عن تناقض بين الحركة الالابية كجزء من الحركة الجماهيرية الواسعة وبين النظام ومن في صفه . ان التناقض بيننا وبين الانتمازيين اليمينيين ليس تناقضا في طلب الحركة بل تناقضا بين الحركة واعداها ومن هنا يتحتم علينا النضال ضد الارواح الانتمازية والرجعية التي لا تخدم الا مصالح النظام .

عاشت حركة فيفري ٧٢ الخالدة .

- من اجل مؤتمر خارق للمادة الاتحاد العام للالبة تونس كما نص عليه مشروع حل الزمة في ٧٣
- من اجل نقابة حرة ديمقراطية ممثلة ومناضلة .
- عاشت اللجنة الحاممية المؤقتة الممثل الشرعي والوحيد للالبة التونسيين والقيادة الالابية لحركتنا حتى تعيق المؤتمر الخارق للمادة .
- عاشت نضالات الجماهير الشعبية في تونس ضد الامبريالية والرجعية والرجعية .
- لا للتصنع والتمنع — من اجل اطلاق سراح كل المساجين السياسيين .
- من اجل الحريات الديمقراطية بتونس .
- كلنا مجندون لاحياء ٧ مناورات الدستور وعملائه .

لا مخرجنا الا الكبر الالاب .

- هيئة فرع باريس المؤقت
- الاتحاد العام للالبة تونس

3) Dénonçons les menées perfides du Destour visant à favoriser les solutions capitulaires et réaffirmons que la guerre populaire prolongée est la seule voie du salut ;

4) Dénonçons la campagne politique et policière du régime destourien destinée à étouffer l'élan des masses tunisiennes envers la lutte armée des peuples arabes ;

5) Exigeons du gouvernement tunisien la cessation de ses menées défaitistes, l'émission d'un programme "La voix de la Palestine" à la R.T.T., l'ouverture d'un camp d'entraînement pour les combattants palestiniens, l'ouverture d'un bureau d'enrôlement de volontaires tunisiens ;

6) Appelons l'ensemble des étudiants tunisiens à Paris à soutenir toutes les initiatives du C.A.L.-U.G.E.T. et des organisations arabes pour appuyer la lutte armée du peuple palestinien et des autres peuples arabes, briser le mur du silence dressé par les moyens d'information impérialo-sionistes, populariser les informations et les communiqués qui parviennent du front de bataille, participer effectivement aux campagnes de prise de sang et aux collectes de toutes natures.

- VIVE LA LUTTE HEROIQUE DU PEUPLE PALESTINIEN ET DES AUTRES PEUPLES ARABES !!

- A BAS LES PLANS LIQUIDATEURS DE LA REVOLUTION PALESTINIENNE !!

- POUR UNE PALESTINE DEMOCRATIQUE, LIBRE ET LAIQUE !!

- LA GUERRE DU PEUPLE EST INVINCIBLE !!

COMITE D'ACTION ET DE LUTTE DE L'UNION GENERALE
DES ETUDIANTS DE TUNISIE

Paris, le 21.10.1973

l'intervention a été appuyée par le 11^e congrès de l'U.G.E.T. qui les a exclus de l'organisation. Le président de la République a officialisé cette ingérence dans le discours qu'il a prononcé devant la C.A. issue du 11^{ème} congrès. A partir de 1963 l'U.G.E.T. a été diminué par l'arbitraire et les relations anti-démocratiques entre les masses estudiantines et les directions successives inféodées au pouvoir.

Après les événements de Mars 1968, de protestations contre l'arbitraire du pouvoir (arrestations et procès politiques contre des démocrates) et après la crise socio-économique de 69 caractérisée par le renforcement de la dépendance de notre pays à l'égard de l'impérialisme, laquelle crise a été suivie par un nouvel élan démocratique au niveau des structures de base de notre organisation, courant accés essentiellement sur la sélection qui commençait à s'accroître. Ce courant a pu s'imposer au niveau des structures de base du syndicat jusqu'au 18^{ème} congrès de Korba (1971).

Ce congrès marque un tournant dans l'histoire de notre mouvement syndical.

Ceci à deux niveaux contradictoires.

D'abord, il est marqué par un esprit et un contenu démocratiques. En effet, la majorité des congressistes est, pour la première fois, formée de démocrates. Ceci ne peut s'expliquer que par l'abnégation et le militantisme des véritables représentants syndicalistes d'une part, et l'élévation du niveau de conscience politique des bases estudiantines qui sont arrivées à démasquer les opportunistes de toutes les couleurs, d'autre part.

Il est démocratique aussi parce que les congressistes démocratiques ont manifesté le désir et la volonté de démocratiser les rapports entre les différentes structures du syndicat, de telle sorte que les bases estudiantines arrivent à contrôler effectivement leurs représentants.

Par ailleurs, l'aspect démocratique et progressiste du congrès se manifeste dans la volonté des congressistes conséquents, de faire jouer à notre centrale syndicale U.G.E.T., le rôle qui lui incombe, celui d'une organisation nationale autonome au service des aspirations des masses estudiantines: enseignement démocratique, une U.G.E.T. représentative, démocratique et autonome, soutien aux masses populaires, luttes anti-impérialistes.

Le 18^{ème} congrès a posé aussi pour la première fois et d'une manière plus approfondie, plus engagée et plus militante, le problème de l'autonomie de notre syndicat. La conquête de cette autonomie fut non seulement l'une des revendications et des aspirations

principales estudiantines, mais aussi à l'origine de ce coup de force fomenté par une minorité anti-démocratique et réactionnaire, fidèle représentante du pouvoir.

Ce coup de force anti-démocratique constitue le deuxième aspect du congrès. En effet, dans sa volonté de monopoliser la vie politique nationale d'inféoder et de domestiquer les organisations et syndicats nationaux, le régime anti-démocratique et anti-populaire agissant par ses représentants traitres à la cause estudiantine et aux aspirations des étudiants, intervient pour arrêter les travaux du congrès et imposer une direction fantoche qui viola la charte et le règlement intérieur de la centrale syndicale U.G.E.T.

À la rentrée universitaire en octobre 71, des assemblées générales d'information et de condamnation, se formèrent, dans toute l'université tunisienne, sous l'égide des syndicalistes conséquents. Une pétition fut signée par la quasi totalité des étudiants condamnant le coup de force, exigeant la démission de la C.A. fantoche et la tenue d'un congrès extraordinaire.

Toute cette campagne et ce travail auprès des masses a préparé un grand mouvement étudiant, celui de FEVRIER 72. Ce mouvement constitue un deuxième tournant dans l'histoire de notre lutte de la conquête d'une U.G.E.T. représentative démocratique et autonome. Il constitue par son ampleur et son importance un bond quantitatif et qualitatif dans l'histoire du mouvement syndical démocratique étudiant. C'est d'abord un bond quantitatif car il mobilise les étudiants de l'université tunisienne pendant 4 jours au moment où cette dernière était en grève. C'est aussi un bond qualitatif puisqu'il a permis d'approfondir auprès des masses estudiantines et d'assimiler par elles nos 3 mots d'ordres fondamentaux :

- un enseignement démocratique
- l'exercice effectif des libertés syndicales et démocratiques
- soutien aux masses populaires et luttes anti-impérialistes

C'est un bond qualitatif parce qu'il a donné l'occasion aux bases estudiantines de s'exprimer directement, suggérer des propositions extérioriser leurs préoccupations quant aux problèmes universitaires et surtout de trouver une solution au problème du syndicat dans une vision globale.

Aussi ce mouvement est un bond qualitatif de par les discussions qui ont porté sur les problèmes nationaux, lesquelles discussions ont été terminées par des propositions concrètes concernant les grandes options de la politique nationale; et de par les mots d'ordres affichés.

Enfin et surtout, ce grand mouvement a posé pour la première fois d'une manière massive dans un climat de répression politique

le problème des libertés syndicales démocratiques à l'échelle nationale toute entière, à tel point qu'il a touché d'autres secteurs et essentiellement les secteurs lycéens.

L'intervention des forces de répression le 5/02/72, l'arrestation d'environ 900 démocrates et la fermeture des facultés de droit et des lettres mirent un terme à ce mouvement. Mais cette répression n'empêcha pas pour autant nos camarades de la faculté des sciences de continuer de lutter sous l'égide de délégués d'amphis (comme modalité d'organisation provisoire), pour demander et exiger la réouverture des deux facultés, la libération de tous les détenus et la suspension des poursuites. Ce travail a été conjugué par les efforts et pression des enseignants démocrates et des parents; lesquels efforts ont abouti à la réouverture 5 mois après. Mais le régime tunisien dans ses tentatives d'endiguer la poussée démocratique et tout en gardant dans ses prisons des démocrates, avança un programme portant le nom du ministre de l'éducation nationale Mzali, visant à saper la centrale syndicale, à lui substituer des organismes pro-syndicaux dont les attributions sont administratives, et à aggraver le caractère sélectif de la politique éducationnelle. Cette nouvelle manœuvre se heurta aux refus conscient et militant des bases estudiantines attachées à leur syndicat U.G.E.T. (envoi de 2 textes répondant à ce programme réactionnaire).

L'année universitaire 72/73 est marquée par deux acquis fondamentaux pour le mouvement démocratique étudiant d'une part, mais aussi, fut jalonnée de répression et de manœuvres de la part du pouvoir d'autre part. C'est aussi, et sous l'effet des étudiants durant l'année universitaire 71/72 et du début de l'année 72/73, que la C.A. fantoche rejetée par les étudiants, fut obligée de démissionner (démission reproduite dans le quotidien Bssabah du 30/12/72). C'est le premier acquis.

Le deuxième acquis est que les syndicalistes conséquents, encadrant les bases estudiantines, élaborèrent un texte fondamental comme alternative en vue de résoudre le problème du syndicat. C'est le programme de 73; ce programme prévoit l'élection de corps provisoires, de bureaux fédéraux provisoires et d'un C.U.P. provisoire; ayant pour tâche essentielle la préparation du congrès extraordinaire de l'U.G.E.T. Ce programme fut adopté par tous les étudiants Tunisiens et approuvé par le ministre de l'éducation nationale (circulaire du 14/2/73) qui ordonna aux chefs d'établissement de permettre aux étudiants d'élire leurs membres de leurs structures provisoires de l'U.G.E.T. Ces élections ont donné un nouvel élan démocratique au mouvement étudiant. Ainsi, les structures posèrent les problèmes syndicaux d'une manière organisée: la politique éducationnelle sélective, la représentativité des étudiants aux différents organismes.

Aussi, ces structures syndicales provisoires, n'ont épargné aucun effort pour lutter côte à côte avec les forces populaires nationales et tous ceux qui mènent la lutte pour leurs droits inaliénables à l'indépendance, à la libération nationale effective et contre l'impérialisme. Mais, le régime tunisien anti-national, anti-démocratique et anti-populaire, sentant le danger que peut porter le flux démocratique à ses intérêts fondamentaux, va préparer une chaîne de repression et une série de manœuvres.

C'est ainsi qu'il commença par ne pas reconnaître le C.U.P., revenant ainsi sur ses engagements antérieurs. Il organisa en Avril 73, de véritables procès politiques déguisés sous forme de conseils de discipline à des syndicaux des structures provisoires dont le seul crime est d'avoir encadré un boycottage d'examen partiel à caractère sélectif. Cette repression (privation de la participation à une session de l'examen final) a engendré une grève d'un mois, qui a abouti à la fermeture des facultés de droit et des lettres, après des pourparlers qui ont duré 15 jours avec le ministre. Par ailleurs, le régime réprima durement en Mai 73 des militants syndicaux qui ont encadré une manifestation de soutien aux ouvriers de la société nationale des transports en grève, concrétisant par la même un de leurs mots d'ordres: Soutien aux luttes des masses populaires exploitées.

Il est à remarquer aussi, que les étudiants tunisiens n'ayant jamais refusé de dialoguer avec les autorités sur la base de leurs revendications, ont entamé en août-septembre 1973 des pourparlers avec les représentants du pouvoir. Mais, il est à noter aussi que, autant les intentions des étudiants sont sincères et leur volonté de résoudre la crise est sans conteste, autant le régime dans sa politique de manœuvres et de blocage est déterminé. La reconnaissance du C.U.P., des autres structures de l'U.G.M.T. et du programme 1973 à laquelle devait aboutir les pourparlers, ne fut jamais respectée.

De plus le régime tunisien entreprend des vagues d'arrestations et d'incorporations à l'égard des militants syndicalistes et de démocrates dès le début de l'année universitaire 73/74; cette repression se prolongea durant toute cette année. Mais les étudiants réorganisèrent leurs structures durement réprimées et élevèrent les mots d'ordres suivants :

- L'exercice effectif des libertés syndicales
- Pour la libération des camarades arbitrairement incorporés et les camarades illégalement détenus.

En outre, le pouvoir, fidèle à sa politique de sape, organisa par l'intermédiaire de l'office national des oeuvres universitaires (O.N.O.U.), organisme purement administratif, des "journées culturelles". Il essaya par là à appliquer le programme Mzali en créant partout des comités

(Comités d'amphis, comités de cités) à caractère administratif. Ceux-ci seront boycottés par la majorité des étudiants, comme étant une façon de dissoudre l'U.G.E.T. Aussi la repression se manifeste d'une manière plus brutale par l'organisation de procès politiques. L'un, le 17/4/74 pour 13 syndicalistes ayant surpris un agent de la police politique en flagrant délit, portant sur lui une liste de syndicalistes et ce, à la faculté des sciences. C'est ce qui constitue une atteinte au principe de l'inviolabilité de l'université? L'autre eut lieu le 20/4/74 procès expéditif, suite à une manifestation contre la mesure repressive prise par le tribunal lors du premier procès. Le tribunal condamne 28 autres syndicalistes étudiants.

Les étudiants déclenchèrent alors une grève jusqu'au début du mois de Mai, et ce, malgré l'encercllement massif et brutal des forces de l'ordre, des enceintes universitaires (utilisation des chiens, contrôles des étudiants, perquisitions des chambres). Le régime instaura un climat de terreur.

L'année universitaire 1974-75 devait constituer une étape plus marquante dans le cheminement du pouvoir dans ses tentatives de dissolution de l'U.G.E.T. dont le congrès extraordinaire est le mot d'ordre principal du mouvement étudiant.

La première initiative du régime venait de "la conférence nationale des étudiants destouriens" qui proposa la création d'associations à l'échelle des facultés. Ces associations sont indépendantes les unes des autres, ayant chacune son propre congrès et à la faculté d'adhérer à la charte de l'U.G.E.T. et de devenir partie prenante. Il est clair pour tout le monde, que cette manœuvre n'est qu'une façon habile de dissoudre l'U.G.E.T. entant que centrale syndicale et de priver les étudiants d'un cadre indispensable pour défendre leurs intérêts matériels et leurs aspirations démocratiques aux échelles universitaires et nationales.

Mais grâce à l'attachement des tous les étudiants à leur centrale syndicale et leur mobilisation pour la concrétisation du mot d'ordre U.G.E.T. représentative, démocratique et autonome; les étudiants ont fait échouer cette tentative dite programme d'association.

Devant cet échec le pouvoir dut recourir à la C.A. fantoche et désmissionnaire, et notamment à son secrétaire général qui organisèrent des pseudo-elections de "membres de corpo" en dehors des facultés et de recourir de cet fait à des mercenaires sans parenté aucune avec les idéaux de notre mouvement syndicaliste, démocratique et progressiste. Les étudiants boycottèrent ces élections et avortèrent les tentatives de tenir des assemblées générales sous l'égide de la C.A. fantoche

Ils répondirent d'une manière responsable et militante en organisant des élections pour le renouvellement des membres de leurs structures syndicales provisoires de l'U.G.E.T., dans un mouvement de masse, qui a touché aussi les étudiants à l'étranger, comme continuation d'application du programme 1973.

Avec l'échec de toutes ces tentatives d'arrêter l'élan démocratique au sein de l'université, de diviser les étudiants quant à leurs options démocratiques et progressistes, tant par la repression policière surtout depuis Février 1972 (arrestations, incorporations) que par la repression administrative (blocage des bourses, conseils de discipline, expulsion des cités universitaires) ou par le biais de programme de sape de l'U.G.E.T. et de l'unité organisationnelle syndicale, nous constatons que le régime n'a jamais cherché à résoudre les problèmes des étudiants et surtout le problème syndical d'une façon radicale et compte tenu des aspirations des étudiants. Mais cela ne peut étonner du régime tunisien anti-démocratique. Et c'est après ces échecs perpétuellement essayés que le pouvoir prépare une nouvelle phase répressive contre le mouvement étudiant tunisien et surtout les syndicalistes et les membres démocratiquement élus des structures provisoires de l'U.G.E.T. qui ont refusé d'adhérer à ce congrès bidon, qui sont restés fidèles à leurs luttes et à leurs aspirations et qui sont enfin déterminés à continuer la lutte dans le cadre de la lutte du peuple tunisien, pour imposer leurs revendications démocratiques et progressistes et réduire à l'échec la dernière tentative que le pouvoir essaie d'imposer en organisant un congrès bidon dont les élections de ses congressistes ont été boycottés par les étudiants attachés à leurs revendications et à celle-ci : la tenue d'un congrès extraordinaire de l'UGET sur la base du programme 1973.

UNION GENERALE DES ETUDIANTS DE TUNISIE

COMITE UNIVERSITAIRE PROVISOIRE

CAMARADES,

Après cet aperçu détaillé sur la crise de l'U.G.E.T. et le développement de la lutte estudiantine en Tunisie en vue de la réalisation d'un congrès extraordinaire de l'U.G.E.T sur la base du programme 1973 et sous l'égide des structures syndicales provisoires, laquelle lutte s'est poursuivie malgré le climat anti-démocratique régnant dans le pays et la répression continue qui a touché les syndicalistes démocrates.

Nous considérons que :

Vu le caractère putschiste de ce congrès organisé par une minorité connue par ses positions anti-démocratiques et rejetée par les masses estudiantines depuis 4 ans.

Vu que ce congrès est non accepté et boycotté par l'écrasante majorité sinon la totalité des étudiants tunisiens auxquels il a été imposé

Vu que ce congrès bidon est un nouveau maillon de la politique anti-démocratique et anti-populaire, que le régime tunisien n'a cessé d'appliquer, et qu'il est un maillon qui prépare une nouvelle vague de répression contre le mouvement démocratique syndicaliste en Tunisie.

Vu que l'U.I.E. a déjà participé au 18e congrès de l'U.G.E.T. et a assisté à l'arrêt des travaux du congrès.

Vu que l'U.I.E. a été informée de la position des étudiants quant à la violation manifeste de la charte et du règlement intérieur de l'U.G.E.T. et ceci par l'intermédiaire des délégués d'amphis, représentant à l'époque des étudiants tunisiens (1972).

Vu que la position consciente et responsable des masses estudiantines tunisiennes à l'égard de ce congrès bidon (75) organisé sous l'égide de la C.A. putschiste, et ce, par son boycottage répondant ainsi à l'appel des structures syndicales provisoires de l'U.G.E.T. manifestant ainsi leur attachement à elles.

Vu toutes ces considérations, nous estimons que :

- La collaboration de l'U.I.E. avec la C.A. fantoche depuis KORBA 71 jusqu'à maintenant malgré sa connaissance de la situation du syndicat (invitation du secrétaire général fantoche pour venir assister à tous les travaux de l'U.I.E. en tant que représentant des étudiants de Tunisie malgré son rejet par ses derniers) est en dernière analyse une violation de l'esprit syndical démocratique, progressiste et anti-impérialiste qui a été à l'origine de l'U.I.E.

- Que la participation éventuelle de votre organisation à la conférence sur la Femme et au congrès bidon est objectivement une caution au putsch fomenté contre les masses estudiantines tunisiennes et leurs aspirations démocratiques.

- Que la présence des représentants de votre organisation à ce congrès est non seulement en contradiction avec le caractère démocratique et progressiste de l'organisation mais aussi une atteinte à sa renommée et à son histoire militante et avant-gardiste comme étant le représentant unique et légitime de la jeunesse estudiantine démocratique et progressiste

En ce sens, nous demandons avec insistance de votre organisation la reconnaissance du Comité Universitaire Provisoire de l'U.G.E.T. par l'U. E. comme représentant unique et légitime des étudiants de Tunisie et de lui permettre de les représenter en son sein jusqu'à la tenue du congrès extraordinaire.

Nous vous demandons camarades, de vous aligner avec un engagement militant à notre cause et de soutenir le mouvement démocratique étudiant en Tunisie. Nous vous demandons alors de boycotter ce congrès bidon ainsi que la conférence sur la jeunesse.

- VIVE LE MOUVEMENT DEMOCRATIQUE INTERNATIONAL
- VIVE LE MOUVEMENT ETUDIANT.....
- VIVE LE MOUVEMENT ETUDIANT TUNISIEN COMME COMPOSANTE DU MOUVEMENT ETUDIANT PROGRESSISTE INTERNATIONAL
- VIVE L'U.G.E.T. REPRESENTATIVE, DEMOCRATIQUE ET AUTONOME
- A BAS LES PUTSCHISTES ET LES CONSPIRATEURS CONTRE LES INTERETS DES ETUDIANTS

UNION GENERALE DES ETUDIANTS DE TUNISIE

- COMITE UNIVERSITAIRE PROVISOIRE -